A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.5/50/71
17 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١١٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى الأمين العام، مع مراعاة مقترحات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المقدمة في سياق العملية الجارية لإعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان، أن ينشئ في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ فرعا جديدا تشمل مسؤولياته الرئيسية تعزيز وحماية الحق في التنمية. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام صياغة متابعة برنامجية مناسبة للأنشطة التي سيضطلع بها هذا الفرع، لا سيما متابعة تنفيذ إعلان الحق في التنمية وفقا للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٨٤/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بغية إدراجه في الخطة المتوسطة الأجل القادمة.

٢ - وقررت الجمعية فضلا عن ذلك أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين المستأنفة تقريرا يورد فيه مقترحات بشأن المستوى والتوزيع المناسبين لموارد مركز حقوق الإنسان.

ثانيا - إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان

٣ - سلم المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بضرورة مواصلة تكييف آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع الاحتياجات الحالية والمقبلة لتعزيز حقوق الإنسان وبضرورة ترشيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وتحسينها. ودعا المؤتمر، في هذا السياق، الجمعية العامة إلى النظر في مسألة إنشاء منصب مفوض سام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأناطت الجمعية العامة، لدى إنشائها لهذا المنصب في القرار ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بالمفوض السامي مسؤولية ترشيد أجهزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان وتكييفها وتقويتها وتبسيطها، بهدف تحسين كفاءتها وفعاليتها والإشراف عموما على مركز حقوق الإنسان.

190696 190696 96-15148

٤ - وفي حزيران/يونيه - آب/أغسطس ١٩٩٤ أجري استعراض لبرنامج أمانة مركز حقوق الإنسان وممارساتها الإدارية. وأشارت نتائج هذا الاستعراض إلى أن للمركز مجالات يمكن إجراء مزيد من التحسين على أنشطته فيها على الرغم مما فيه من مواطن قوة عديدة يمكن البناء عليها. ولوحظ أن هيكل المركز قد نُظم على أساس تقديم الخدمات للأجهزة وأن هذا لا يشكل أساسا ملائما للقيام، في الوقت المناسب، بردود فعالة على الانتهاكات أو لتقديم دعم مهم لوضع إطار مؤسسي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعلى مر السنين، أنشئت هياكل تابعة للأمانة بغية الاستجابة للولايات المتزايدة باطراد التي تستند إلى المركز، مما أدى إلى إنشاء وحدات إدارية مستقلة تقوم بالبحوث أو تضطلع بأنشطة في الميادين نفسها. وأسفر ذلك عن ازدواجية في الجهود، وافتقار إلى عامل الوحدة، وصعوبة في تنمية الخبرات الفنية على نطاق المركز بأسره. وتوزعت على جميع الفروع تقريبا عمليات أساسية تشمل معالجة الشكاوى، ودعم الأنشطة في الميدان، والتعاون التقني، والبحوث، وخدمة الاجتماعات. واشتركت نسبة متزايدة من الموارد من الموظفين في خدمة الاجتماعات على حساب العمل التحليلي، وصرف وقت أكثر من اللازم في تعميم المعلومات الحالية بينما لم يصرف وقت كاف على بحوث جديدة. ولوحظ أيضا أن هناك عددا متزايدا من الحكومات طلب تقديم مشاريع تتعلق بالتعاون التقني ولكن معدل تنفيذ هذه المشاريع كان منخفضا ويحتاج الموظفون المعنيون بالمشاريع إلى قدر أكبر من الدعم الفني والخبرة الفنية في مجال وضع المشاريع.

٥ - وقدمت هذه الدراسة عددا من التوصيات المحددة لتعزيز كفاءة وفعالية المركز. واقتُرح أن توفر أمانة المركز مزيدا من الخدمات الفنية في شكل بحوث وتحاليل فنية وأن يتم تشكيل نواة من الموظفين التقنيين المؤهلين وذوي المهارات من خلال أمور منها تدريب الموظفين. وعلى هذا الأساس، يستطيع المركز أن يضطلع بدور قيادي في الاضطلاع ببحوث عملية المنحى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اعتُرف بضرورة إجراء تعزيز فني فيما يتعلق بالخبرة الفنية بغية توفير المشورة السديدة إلى الحكومات في إطار الأنشطة الخاصة بتقديم المساعدة التقنية؛ وهذه الأنشطة تستفيد هي الأخرى من زيادة الخبرة الفنية في مجال وضع المشاريع وتنفيذها. وقدمت اقتراحات محددة لتلبية الحاجة إلى مزيد من تنسيق ورصد تنفيذ البرنامج وتقييم النتائج والإنجازات، ولا سيما فيما يتعلق بمشاريع التعاون التقني. وأوصي بتعزيز مهم للخدمات الإدارية للمركز. وأوصي أيضا بإجراء تدريب في المسائل الإدارية والمالية. وقد قدمت هذه التوصيات في ضوء الحاجة الأساسية والملحة للقيام بإعادة تقييم أساسية وإعادة تشكيل برنامج عمل المركز استنادا إلى تقييم آثار إعلان وبرنامج عمل فيينا على برنامج المركز. وستعمل إعادة التشكيل على أن يركز البرنامج على الأهداف والاستراتيجيات ذات الأولوية التي تعزز الفعالية وتحدد بشكل واضح مهمة المركز عموما ومهمة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان خصوصا. وستعقب ذلك إعادة تنظيم لأمانة المركز بما تجعلها تستجيب على نحو أكثر ملاءمة لهيكل البرنامج وتُسهل تنفيذ الأهداف والأولويات المترابطة.

٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، شرع المفوض السامي، بعد ستة أشهر من توليه منصبه، بعملية تهدف إلى إعادة تشكيل برنامج عمل المركز وتنظيم المركز بغية تمكينه من الرد على التحديات الجديدة

الناشئة عن إعلان وبرنامج عمل فيينا وولاية المفوض السامي، ولتمكينه من تحقيق أهدافه بفعالية وكفاءة. وقد بذل المفوض السامي جهوده المتعلقة بإعادة التشكيل في إطار الدراسة المشار إليها أعلاه بغرض الاستجابة للاحتياجات والتوصيات الناجمة عن تلك الدراسة. واتُخذ عدد من الخطوات للاستجابة لهذه التوصيات، ولا سيما من خلال تعزيز خدمات المركز الإدارية.

٧ - وجرى الاضطلاع باستعراض للتنظيم الحالي للمركز وممارساته. وأدى ذلك إلى تحديد شكل وطبيعة الدعم الذي على المركز أن يقدمه لبرنامج حقوق الإنسان. وبيَّن الاستعراض بوضوح أنه يجب إجراء تغييرات مهمة لتحسين فعالية وكفاءة برنامج حقوق الإنسان والمشاريع المتعلقة به: (أ) يتعين جعل هيكل إدارة المركز، والأدوار التي يؤديها، والمسؤوليات التي يضطلع بها، وموارده من الموظفين متساوقة مع أهداف البرنامج بحيث تكون مسؤوليات الجماعات والأفراد واضحة ومتسقة، كما يتعين خفض الازدواجية إلى حد أدنى وجعل المساءلة عن الأداء واضحة على جميع المستويات؛ (ب) يلزم توفير المعلومات والتدريب بغية تمكين إدارة المركز من تخطيط ورصد استخدام الموارد المتوافرة لبرنامج حقوق الإنسان؛ (ج) يتعين الاستخدام الأمثل للموارد الحالية والمقبلة من الموظفين عن طريق تحديد المؤهلات المطلوبة للأدوار الرئيسية المحددة في إعادة التشكيل وإدخال عملية تساعد على تطوير قدرات الموظفين لتمكينهم من أداء مهامهم الحالية بشكل أفضل، وإعدادهم لتأدية المهام المقبلة؛ (د) يتعين تطوير رؤية متماسكة للكيفية التي ستستخدم بها عملية حقوق الإنسان المعلومات وتعالجها وتديرها وتوزعها داخليا وخارجيا في المستقبل المنظور؛ (هـ) يتعين تصميم السبل الرامية إلى إقامة علاقات مثمرة بمقدار أكبر مع شركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها يؤدون أدوارا مهمة في مجال حقوق الإنسان.

٨ - ووضعت خطة لتنفيذ هذه التغييرات المهمة بمشاركة كاملة من المفوض السامي، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان وموظفي المركز وتم تنسيقها مع الإدارة المركزية. وقد أبلغ المفوض السامي الدول الأعضاء على نحو دوري عن التطور المحرز في هذا المجال.

٩ - وبدأ التنفيذ المرحلي للتغييرات بالاستفادة الكاملة من موارد الأمم المتحدة وخبرتها الفنية، ويجري تنفيذ جميع الأنشطة في مجال إعادة التشكيل بما يتفق اتفاقا تاما مع قواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها السارية.

ثالثا - هيكل الإدارة الجديد

١٠ - وضع تصميم هيكل الإدارة الجديد على أساس الافتراض أن جميع الولايات والنواتج التي أذنت بها أو طلبتها هيئات صنع السياسة العامة داخل برنامج حقوق الإنسان ينبغي دعمها دعما كاملا وأنه ينبغي تقديم دعم إضافي للحق في التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تقرر أن يوفِّر الهيكل الجديد المرونة وأن يؤدي أدوارا تتسم بالوضوح والاتساق داخل الإطار التنظيمي القائم: وأن يُنص بوضوح على مساءلة الأفراد والجماعات؛ وأن يكون موجها نحو العمل والإنجاز؛ وأن يُظهر بوضوح الترابط والتفاعل مع غيره.

١١ - وفي شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٦، قامت الإدارة العليا لبرنامج حقوق الإنسان باستعراض الاحتياجات الهيكلية للمفوض السامي/المركز. وأدى هذا الاستعراض إلى نتيجة وهي أن هناك ثلاثة مجالات للمساءلة الإدارية تعتبر أساسية للنجاح:

(أ) جودة المعلومات والتحليلات الموفرة لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووضع السياسات؛

(ب) كفاءة الدعم الذي يوفَّر لهيئات وأجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

(ج) فعالية الإجراءات المتخذة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٢ - وقد أدت المبادئ والخطوط التوجيهية المذكورة أعلاه إلى تشكيل هيكل أساسي يشمل فروعا ثلاثة تعكس نهجا فلسفيا جديدا لعمل المنظمة. وهذا النهج يركز على تعزيز العمليات التي تلتقي لتقديم النواتج التي يأذن بها برنامج حقوق الإنسان. وهذا يمثل إقلاعا مهما عن ممارسات الماضي التي أدت إلى قدر كبير من الازدواجية في العمل، والافتقار إلى التنسيق، والاستخدام غير الكفؤ للموارد وعدم القدرة على بناء الخبرة في المسائل الفنية وفي خدمة الاجتماعات.

١٣ - والهيكل الجديد هيكل مبسط، مصمم على هيئة نسق متصل يعكس نهجا وظيفيا تجاه تنظيم الأعمال وتدفقها. وهو مصمم بحيث سيتم تنسيق مختلف الأنشطة في إطار العمليات العادية للعمل دون أي ترتيب آخر للتنسيق، وبالتالي ستنتج نواتج شاملة. كما سيوفر هذا النهج مجال تركيز محدد وتخصصا لكل مهمة، بحيث يؤدي تخصص مدخلات الموظفين إلى تحسين نوعية النواتج، ويوفر في الوقت ذاته مزيدا من المرونة في استخدام الموارد من الموظفين، وبالتالي يزيد من القدرة على الوفاء على نحو أفضل بجميع الولايات في وقت تتفاقم فيه ندرة الموارد. كما يقضي الهيكل الجديد بتعزيز مكتب نيويورك وإنشاء وحدة إدارية. كما يشمل وحدة للإدارة والتخطيط، ستكون مهمتها مساعدة المفوض السامي والأمين العام المساعد في توفير التنسيق والترابط والتوجيه فيما يتعلق بصياغة برنامج العمل ورصد التنفيذ وتقييم النتائج واستعراض التقدم المحرز.

١٤ - والمسؤوليات الأساسية للأفرع الثلاثة التي حددت بوجه عام يجري حاليا مواصلة بلورتها لضمان توفير أعلى مستويات الدعم لجميع الولايات والأنشطة. وترد المسؤوليات الرئيسية للأفرع الثلاثة فيما يلي:

ألف - الفرع المعني بالبحوث والحق في التنمية

١٥ - سيضطلع الفرع المعني بالبحوث والحق في التنمية بالمسؤوليات التالية:

(أ) تعزيز وحماية الحق في التنمية، وبخاصة من خلال ما يلي:

'١' توفير الدعم لفريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن إعداد استراتيجية للحق في التنمية؛

'٢' المساعدة في تحليل التقارير التي تقدمها الدول بصورة طوعية إلى المفوض السامي بشأن التقدم المحرز والخطوات المتخذة لإعمال ذلك الحق وبشأن العقبات المصادفة؛

'٣' الاضطلاع بمشاريع بحثية بشأن الحق في التنمية وإعداد نواتج موضوعية للجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان، والهيئات المنشأة بمعاهدات؛

'٤' المساعدة في الإعداد الفني لمشاريع الخدمات الاستشارية والمواد التعليمية المتعلقة بالحق في التنمية؛

'٥' توفير تحليل ودعم فنيين للمفوض السامي في ولايته المتمثلة في تشجيع دعم الحق في التنمية على نطاق المنظومة؛

(ب) الاضطلاع بمشاريع بحثية فنية بشأن كامل نطاق قضايا حقوق الإنسان التي تكون موضع اهتمام الهيئات المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في ضوء الأولويات التي حددها إعلان وبرنامج عمل فيينا والقرارات الصادرة عن هيئات تقرير السياسات. وسيشمل ذلك، في جملة أمور، مواضيع من قبيل مكافحة العنصرية، وإدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وحماية الأطفال، وحقوق السكان الأصليين والأقليات والعمال المهاجرين؛

(ج) توفير خدمات فنية لأجهزة حقوق الأنسان التي تضطلع بأنشطة وضع المعايير؛

(د) إعداد الوثائق، والتقارير أو مشاريع التقارير، والموجزات، والورقات التوليفية، وورقات المواقف، استجابة لطلبات معينة؛

(هـ) توفير تحليلات للسياسات، وتقديم المشورة والتوجيهات بشأن الإجراءات الفنية؛

(و) إدارة الخدمات الإعلامية لبرنامج حقوق الإنسان، بما في ذلك مركز التوثيق والمكتبة، وخدمات الاستقصاء، وإدارة قواعد بيانات حقوق الإنسان.

باء - فرع خدمات الدعم

١٦ - سيضطلع فرع خدمات الدعم بالمسؤوليات التالية:

(أ) تخطيط وإعداد وخدمة دورات/اجتماعات لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية والأفرقة العاملة المتصلة بها، والهيئات المنشأة بمعاهدات وأفرقتها العاملة، عن طريق ما يلي:

'١' كفالة توفير الدعم الفني في الوقت المناسب إلى هيئة حقوق الإنسان المعنية، مع الاستفادة من الموارد الملائمة لبرنامج حقوق الإنسان؛

'٢' إعداد تقارير الدول الأطراف للاستعراض؛

'٣' تنسيق إعداد وتقديم جميع الوثائق الفنية والوثائق الأخرى، والدعم المقدم من الوحدات الإدارية الأخرى إلى أنشطة الهيئات التي توفر لها الخدمات، ومتابعة المقررات المتخذة في الاجتماعات؛

(ب) التخطيط والتحضير لدورات مجالس أمناء صناديق التبرعات وخدمة هذه الدورات؛

(ج) معالجة الرسائل المقدمة إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات بموجب الإجراءات الاختيارية ومعالجة الرسائل بموجب الإجراءات التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ١٥٠٣ (د - ٤٨).

جيم - فرع الأنشطة والبرامج

١٧ - سيضطلع فرع الأنشطة والبرامج بالمسؤوليات التالية:

(أ) تقديم خدمات استشارية وإدارة مشاريع التعاون التقني بناء على طلب الحكومات؛
(ب) تنظيم إلقاء المحاضرات والدورات التدريبية والأنشطة المماثلة؛

(ج) إدارة صندوق التبرعات للتعاون التقني؛

(د) تخطيط الأنشطة والبعثات ودعمها وتقييمها؛

(هـ) تنظيم الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والأنشطة الإعلامية والتثقيفية، وتطوير الخدمات الاستشارية وأنشطة التعاون التقني المتعلقة بالحق في التنمية؛

(و) تنفيذ برنامج العمل لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

(ز) تنظيم الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والمواد التثقيفية والأنشطة الإعلامية في سياق العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم؛

(ح) دعم المقررين الخاصين والممثلين الخاصين والخبراء والأفرقة العاملة المكلفين بمعالجة حالات أو أنواع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان.

١٨ - وسيعزز الهيكل التنظيمي الجديد مختلف الاختصاصات والمهارات اللازمة لدعم برنامج حقوق الإنسان وسيتيح قدرا أكبر من إمكانية تطوير الخبرة الفنية وإتاحتها لجميع أنشطة برنامج حقوق الإنسان. كما سيتم تعزيز القدرة على إجراء البحوث والتحليلات وتخفيض ازدواج الأنشطة إلى الحد الأدنى. وفي كل مجال ستكون هناك مهام وأهداف واضحة ومترابطة وأفراد معينون أو فئات معينة توفر لهم الخدمات. ومن شأن هذا أن يتيح امكانية تحسين إدارة الموارد، وتوفير المزيد من الشفافية، وتيسير إمكانية اتصال الأشخاص من خارج المركز بالأفراد المسؤولين عن مختلف المواضيع أو الأنشطة.

رابعا - التنفيذ

١٩ - تمت تسمية رؤساء الأفرع الثلاثة بصفة مؤقتة. وتتمثل مهمتهم على سبيل الأولوية في المساعدة على تحديد هيكل كل فرع وأنشطته وما يتصل بذلك من الاحتياجات من الموارد. ويجري هذا من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات وحلقات العمل يشترك فيها الرؤساء المؤقتون والموظفون الآخرون.

٢٠ - كما يضطلع الموظفون الأقدم بتحليل لتحديد أعباء العمل المقدرة لمختلف الكيانات داخل هيكل الإدارة الجديد وتحديد عدد ورتب الوظائف التي ستخصص لكل فرع تحديدا دقيقا. ولدى إكمال هذا التحليل، ستوفر النتائج في إضافة لهذا التقرير.

٢١ - وقد أنشئت أفرقة للمشاريع تتألف من أربعة أو خمسة موظفين لدعم مشاريع محددة تستجيب للاحتياجات في مجالات إعادة تشكيل المركز، وتخطيط ورصد استخدام الموارد، وإدارة الموارد البشرية والمعلومات والعلاقات مع الشركاء. وتقدم هذه الأفرقة تقاريرها إلى لجنة توجيهية تقوم تحت رئاسة الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان بالإشراف على مختلف المشاريع وإصدار التوصيات للمفوض السامي.

٢٢ - وتتألف المرحلة التالية من إعداد توصيف تفصيلي لمختلف الوظائف، وتصنيفها وتحديد أنسب الموظفين لشغل هذه الوظائف. ومن المتوقع أن يصبح الهيكل الجديد جاهزا للتشغيل في الجزء الأخير من عام ١٩٩٦، وذلك بمجرد الانتهاء من ممارسة انتداب الموظفين. وسينفذ التدريب قبل ذلك الموعد للمساعدة في إعداد الموظفين للاضطلاع بأدوارهم الجديدة. كما سيحرز تقدم خلال هذه الفترة في المجالات الأخرى التي يلزم فيها إجراء تغييرات. وستتخذ خطوات أولية خلال هذه الفترة لتنفيذ مشروع التغيير المتصل بإدارة الأفراد.

٢٣ - وبغية دعم النهج العالمي المتكامل الجديد تجاه حقوق الإنسان على أساس إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين أكدا على الطابع المترابط والمتعاضد لجميع حقوق الإنسان، سيلزم تنظيم تدريب قصير الأجل

وطويل الأجل في مختلف أبعاد حقوق الإنسان لضمان تمتع جميع الموظفين والمشتركين في البرنامج بمعرفة واسعة بحقوق الإنسان من وجهة نظر الأمم المتحدة. ومن شأن هذا أن يمكنهم من أداء مهامهم بصورة أكثر فعالية وأن يرسي الأسس اللازمة لما يمكن أن يحدث من تطوير وظيفي في برنامج حقوق الإنسان بأسره.

٢٤ - ولا تعد عملية إعادة التشكيل غاية في حد ذاتها ولكنها تمثل بداية لعملية إصلاح في المركز تستهدف زيادة استجابة وفعالية ما تضطلع به الأمم المتحدة من أنشطة في ميدان حقوق الإنسان مع ضمان توفير الشفافية الكاملة في الأساليب والإجراءات وتقديم نوعية عالية من الخدمات.

٢٥ - ومن المهم أن يكون هناك إدراك بأن الهيكل الجديد وحده لن يحل جميع المشاكل القائمة وأن النجاح في تنفيذ هذا النهج الجديد لإدارة برنامج حقوق الإنسان سيقتضي إجراء تحول رئيسي في التفكير المفاهيمي وتحولات كبيرة في طرق العمل من جانب جميع المعنيين.

خامسا - الحق في التنمية

٢٦ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ١٢٨/٤١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ إعلان الحق في التنمية، وفي قرارها ١٤١/٤٨، أوكلت إلى المفوض السامي، في جملة أمور، أن يقوم بتعزيز وحماية إعمال الحق في التنمية وزيادة الدعم المقدم لهذا الغرض من الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وقد اضطلع المفوض السامي، بصدد مسؤولياته في هذه المسألة، بعدد من الأنشطة بهدف تعزيز وحماية الحق في التنمية، وهي ورادة في تقريره المقدم من الجمعية العامة[1] (A/50/36)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1995/112)، ولجنة لحقوق الإنسان (E/CN.4/1996/103).

٢٧ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١٨٤/٥٠ توفير متابعة برنامجية لتنفيذ إعلان الحق في التنمية، كجزء من الجهود الرامية إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. ويرى المفوض السامي أن أحد الأهداف الرئيسية للخطة المتوسطة الأجل لفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ ينبغي أن يكون هو اعتماد وتنفيذ استراتيجية متكاملة ومتعددة الأبعاد لتعزيز وحماية الحق في التنمية على أن يكون ذلك مصحوبا بتحسين كبير في الدعم المقدم لذلك الغرض من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، عملا بإعلان فيينا، وإعمالا لولاية المفوض السامي وقرارات لجنة حقوق الإنسان. وتتضمن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة برنامجا فرعيا يتصل بالحق في التنمية والبحث والتحليل.

٢٨ - وقد استجاب المفوض السامي بدقة لما طلبته الجمعية العامة من أن يقوم في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ بإنشاء فرع جديد تتضمن مسؤولياته الرئيسية تعزيز وحماية الحق في التنمية مع مراعاة الاعتماد المستصوب للنهج القائم على توافق الآراء تجاه هذه المسألة في الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان. وأدت عملية إعادة التشكيل إلى إنشاء ثلاثة أفرع منها فرع معني بالبحوث والحق في التنمية، أوجزت مسؤولياته في الفقرة ١٥ أعلاه. وسيكلف ذلك الفرع بتنفيذ الأنشطة الداعمة للأهداف المتصلة

بالحق في التنمية الواردة في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة. وبالاضافة إلى ذلك، سيوفر المفوض السامي ما يلزم من تنسيق على مستوى عال لضمان إيلاء الحق في التنمية للاعتبار الملائم في إطار برنامج حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وفي المجالات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٦ (A/50/36).

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان